

الخصخصة الخائنة " نموذج مصر "
" الإهداء : إلى رائد عظيم لدرب لم يعبد بعد
الراحل / د. عصمت سيف الدولة "

دراسة : عبد المجيد راشد

يعد برنامج الخصخصة المصري حجر الزاوية في برنامج الإصلاح الإقتصادي ، وعلي الرغم من إختلاف الرؤى حول مفهوم الخصخصة إلا أننا نذهب مع الدكتور رمزي زكي في تعريفه للخصخصة "*Privatization*" أنها " نزع الملكية العامة للدولة " ويراهنا أفضل ترجمة لهذا المصطلح . وتلك قضية جوهرية لا يتهاون فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأصبح الإذعان لبيع القطاع العام ضمن مشروطينية إعطاء القروض والتسهيلات الجديدة والسماح بإعادة الجدولة شرط أساس لإلغاء بعض الديون الخارجية . كما تمثل تصفية القطاع العام محورا أساسيا من محاور التكيف الهيكلي . [1] وقد بدأ برنامج الحكومة للخصخصة في مصر في ١٩٩١ بإعلان جمهوري في خطاب رئيس الجمهورية " بأن الحكومة سوف تتبنى الخصخصة كسياسة رسمية بهدف خلق إقتصاد أكثر حرية " ، وكان ذلك بمناسبة الإحتفال بعيد العمال في الأول من مايو ١٩٩١ . [2] وقد تم إنشاء مكتب قطاع الأعمال العام في ١٩٩٢ بموجب إتفاقية بين برنامج التنمية للأمم المتحدة UNDP والحكومة المصرية للإشراف على برنامج الخصخصة ومتابعة تنفيذه . وكان الهدف الرئيس لإنشائه ، التنسيق لضمان توفير بيئة تنظيمية ملائمة بعيداً عن مشكلات البيروقراطية والروتين وتسهيل عملية الرقابة ورفع التقارير للجهات العليا والتنسيق بين الجهود التي تبذلها الأطراف المتعددة من جانب الحكومة (بما فيها الشركات القابضة والشركات التابعة لها) والمانحين ومستشاريهم . بالإضافة

[1] - المرجع السابق ، ص ٢٢٤

[2] - جريدة الاهرام ، القاهرة ، عدد الأول من مايو ، ١٩٩١

إلى أي أطراف معنية أخرى [3]، ويتكون هيكل تنفيذ الخصخصة في مصر من أربعة أطراف

- ١- وزير قطاع الأعمال العام .
- ٢- مكتب قطاع الأعمال العام .
- ٣- الشركات القابضة .
- ٤- الشركات التابعة [4]،

وقد أعلن وزير قطاع الأعمال العام ومكتبه العديد من المبادئ التي يقوم عليها برنامج الخصخصة في مصر ، وبما أن هذه المبادئ هي التي توجه برنامج الخصخصة فإن من الأهمية بمكان سردها :

- برنامج الخصخصة هو برنامج يعتمد على السوق ويهدف إلى تنشيط الطلب على المشروعات والأصول التي تملكها الدولة وهدفه الرئيسي هو دعم تنفيذ عملية الخصخصة بسرعة ونجاح . ويتحقق ذلك من خلال طرح تشكيلة من الأصول وإلغاء المركزية فيما يتعلق بمسئولية بدء وتنفيذ معاملات معينة .
- يغطي البرنامج نطاقاً واسعاً من الأصول الحكومية ، ويشمل أصولاً تملكها المحافظات وجميع الأسهم التي تملكها الدولة أو تتحكم فيها الشركات المشتركة المنشأة بموجب القانونين ٢٣٠/٤٣ والمشروعات العامة الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، كما يتضمن أيضاً الأسهم التي تملكها الحكومة في الشركات العاملة طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ٨١ ما عدا تلك التي تنتج منتجات إستراتيجية .
- يشجع البرنامج تحويل الأصول إلى القطاع الخاص الذي يملك الخبرة الفنية والتشغيلية والكفاءة الإدارية والقوة المالية ، كما يشجع البرنامج أيضاً على ملكية الأسهم على نطاق فردي ومؤسسي .
- تتسم عملية الخصخصة بالوضوح والشفافية وتتضمن الإجراءات التي تضمن ذلك والإعلانات عن الأصول المتاحة لتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص والإفصاح عن المعلومات المالية وتلك المتعلقة بالتشغيل وإستلام العروض وفحصها والتفاوض بشأنها إذا لزم الأمر . [5]هـ

وتجدر الإشارة إلى أن الإعلان عن هذه السياسة صاحبة قلق شديد ومعارضة كبيرة من غالبية فئات الشعب المصري وصلت لحد مقاضاة الحكومة ورئيس الجمهورية إستناداً على نصوص الدستور خاصة في المادة ٣٠ منه والتي تنص على أن " الملكية العامة هي ملكية الشعب ، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام ، ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية " وكذلك في المادة ٣٣ والتي تنص على أن " للملكية العامة حرمة ، و حمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقاً للقانون ، بإعتبارها سند لقوة الوطن وأساساً للنظام الاشتراكي ومصدر لرعاية الشعب " . [6]هـ ويعلق د. رمزي زكي على ذلك بقوله " .. ولست أعالي في القول ، إذا ما زعمت أن هناك قلقاً شديداً يسيطر على نفوس المصريين ، وحسرة كبيرة تدمي قلوبهم حينما ينظرون الآن إلى أصول مؤسسات

[3] د . أمل صديق عفيفي :- الخصخصة في مصر ، توصيف و تقييم ، ترجمة د . جمال عبد المقصود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١ ، ٢٠٠٣ ، ص ١١٠

[4] - المرجع السابق ، ص ١١٣

[5] - المرجع السابق ، ص ١١٧ - ١١٨

[6] د - دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

القطاع العام المصري ، وهي تعرض الآن بالمزاد للبيع ، في الوقت الذي يدرك فيه المصريون أن تلك المؤسسات قد تكونت في العقود الأربعة الماضية عبر معارك نضالية ضارية مع المستعمر الأجنبي ، وعبر الموارد العامة التي ساهم فيها الشعب المصري وعبر القروض الخارجية التي أستخدمت في إنشاء هذه المؤسسات وما زال الشعب المصري يدفع أعباءها الآن مع ما يتحمله في ذلك من آلام وتضحيات . ومن هنا ، فالقطاع العام ، ليس ملكاً للحكومة المصرية تتصرف فيه كما تشاء ، وإنما هو بحق ملك لكل المصريين ، ولا يجوز من ثم التصرف فيه إلا بالرجوع إلى إستفتاء شعبي " [7] . وتجدر الإشارة في هذا الخصوص ، بأن فائض إيرادات القطاع العام المحول للموازنة العامة للدولة يمثل أموالاً لا يستهان بها ، حيث تزايد على نحو واضح في السنوات العشر الأخيرة " الثمانينات " وبخاصة بعد عمليات الإصلاح الإداري والتسعيري التي تمت لكثير من الشركات العامة وبعد أن تخلت الدولة عن سياسة فرض العمالة الزائدة على هذه الشركات ، وبعد أن منحت مجالس إدارتها حرية تحديد الأسعار التي تبيع بها . ويكفي للتأكد من ذلك أن تلقى إطلاقة سريعة على الجدول الآتي الذي يوضح هذا الفائض ونسبته إلى الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة من ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٩/٨٨ [8] . جدول (٧) : تطور الإيرادات العامة للدولة * خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٩/٨٨ (بالمليون

جنيه)

نوع الإيراد السنوات	الإيرادات السيادية	الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	الإيرادات الرأسمالية	فائض إيرادات قطاع الأعمال العام	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة فائض إيرادات قطاع الأعمال العام القائم إلى إجمالي الإيرادات
١٩٧٦	١٢٢٢.٢	٤٤١.٨	١٥٦.٤	١٦٦.٤	١٩٨٦.٨	٨.٤
١٩٧٧	١٥٢١.٨	٢٩٤.٦	٥٠١.٠	٤٠٦.٢	٢٧٢٣.٦	١٥.٠
١٩٧٨	١٨٩٤.٣	٣٥٧.٠	٢٥٥.٠	٥١٥.٢	٣٠٢١.٥	١٧.١
١٩٧٩	٢٤٧٨.٤	٥٠٢.٦	١٢٨.٢	٤٩٤.٥	٣٦٠٣.٧	١٣.٧
١٩٨١/٨٠	٤١٩٢.٨	٥٠٨.٢	١٦٠.٧	١٦٩٧.٥	٦٥٥٩.٢	٢٥.٩
١٩٨٢/٨١	٤٧٣٣.٨	٦٣٧.٥	٤٣٦.٧	١٦٣٣.٨	٧٤٤١.٨	٢٠.٠
١٩٨٣/٨٢	٥٤٢٢.٨	٣٣٩٦.٨	١٤٦.٧	٢٠٤٥.٥	١٠٢١١.٨	٢٠.٠
١٩٨٤/٨٣	٥٥٨٩.٦	١٩٨٧.٢	٣٨٨.٤	٢٠٧٤.٨	١٠٠٤٠.٠	٢٠.٧
١٩٨٥/٨٤	٦١٧٨.٢	١٥٧٨.٠	٦٠٩.١	١٩٤٣.٥	١٠٣٠٨.٨	١٩.٠
١٩٨٦/٨٥	٦٩٠٧.١	١٧٦٩.٩	٦٣٣.٥	٢١٥٧.٣	١١٤٦٧.٨	١٩.٠
١٩٨٧/٨٦	١٧٦١.٤	٢٢٠٠.٧	١٢٢٧.٧	١٨٦٤.٤	١٢٤٥٤.٢	١٥.٠
١٩٨٨/٨٧	٨٤٥٨.١	٢٨١٤.٣	٩٦٥.١	٢١٩٠.١	١٤٤٢٧.٦	١٥.٢
١٩٨٩/٨٨	١٠١٩٤.٨	٢٤٨٥.٣	١٨٦١.٩	٢٥٢١.٩	١٧٠٦٣.٩	١٤.٨٤

* تمثل الإيرادات الذاتية للحكومة العامة (الجهاز الإداري - الإدارة المحلية - الهيئات العامة الخدمية) . وقد تم توحيد نطاق الهيئات العامة الخدمية على أساس قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٩ ، ولا تشمل الإيرادات الذاتية كلاً من المنح والمعونات الجارية الرأسمالية

المصدر : الجهاز المركزي للمحاسبات ، شعبة بحوث المال والتجارة ، بيانات غير منشورة أعدت من واقع الحسابات الختامية للدولة ، د. رمزي زكي ، قضايا مزعجة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٣ ، ص ١٥٧

لقد إستندت وجهة النظر المؤيدة للخصخصة على القول بأن أداء الصناعة المصرية كان سيئاً لأنها كانت في أغلبها ، مملوكة للدولة وخاضعة لقيود إدارية ثقيلة و متجهة بنظرها إلى الداخل ، أما الحلول فتكمن في "الخصخصة" ، أي تحويلها إلى القطاع الخاص وإلغاء سيطرة الدولة عليها وأن نستبدل بإستراتيجية الإحلال محل الواردات إستراتيجية " الإتجاه نحو

[7] - د. رمزي زكي :- قضايا مزعجة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٤ ، ص ١٥٦

[8] - المرجع السابق ، ص ١٥٧

التصدير " . وكان من أوائل الكتابات التي تبنت هذا الموقف الذي أصبح بالتدريج هو " الحكمة السائدة " ، تقرير صدر عن بعثة للبنك الدولي زارت مصر في ٧٦ - ١٩٧٧ ونشر في كتاب شاع إستخدامه [9]٩. إلى أن جاء في تقرير أصدرته السفارة الأمريكية بالقاهرة في ١٩٩١ دعت فيه مباشرة إلى التخلي عن الملكية العامة وذلك بقوله " إن إنتشار نظام ملكية الدولة في القطاع الصناعي قد وضع عبئاً ثقيلاً على الإقتصاد القومي وعلى ميزانية الدولة ، بما خلقه من مشروعات عديدة تتسم بقلّة الكفاءة ، تضخم العمالة بلا مبرر ، ومن نظام الدعم والتحكم في تفاصيل النشاط الإقتصادي ، بهدف حماية القطاع العام من المنافسة ، الأمر الذي شجع على تبديد الموارد وشوه مسارها ، وخلق الحافز على زيادة الإنتاج . [10]١٠. ومن المهم ملاحظة أن الظهور المفاجئ والمكثف لعمليات بيع شركات القطاع العام والترويج لذلك إعلامياً بشكل لافت للنظر ، كان يرتبط بمسألة توقيع إتفاقنا الثاني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والذي يعد شرطاً لإلغاء الشريحة الثانية من الديون الخارجية المستحقة على مصر " كما وعدنا الدائنون " وهي تمثل ١٥% وتقدر بحوالي ٣.٧ مليار دولار أمريكي فقط ، فقد إتضح أن أحد قضايا الخلاف الأساسية التي دارت حولها المفاوضات مع هاتين المؤسستين كانت هي مسألة ضرورة أن تسرع مصر ببيع قطاعها العام . وأن التأخر في توقيع إتفاقية المرحلة الثانية يرجع إلى إتهام البنك الدولي للحكومة المصرية بالبطء في إجراءات بيع القطاع العام حسب البرنامج الزمني الذي إلتزمت به الحكومة . [11]١١. وكان المكتب الفني لقطاع الأعمال العام بمجلس الوزراء قد أعد دليلاً أطلق عليه " دليل توسيع ملكية القطاع العام " يمثل خطة الحكومة المصرية للتخلص من شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٧ . [12]١٢. فبعد إيجاد الإطار القانوني لعملية بيع وحدات القطاع العام المصري بإصدار القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، أعدت الحكومة المصرية دليلاً تفصيلياً إرشادياً لعملية الخصخصة تم إعلانه في ٤ فبراير عام ١٩٩٣ ، ورغم تعديل هذا البرنامج أكثر من مرة ، كان آخرها في أكتوبر ١٩٩٦ إلا أن روح البرنامج ظلت كما هي ، حيث أشار الدليل إلى تعمد الحكومة السير في إتجاهين من المفترض أنهما يكملان بعضهما الآخر : الأول : طرح بعض الأصول العامة للبيع . الثاني : إعادة هيكلة بعض الشركات العامة تمهيداً لجذب المستثمرين لشراء الوحدات بعد هيكلتها . ويصاحب ذلك كله وضع أسس عامة لنظام الحوافز وتقييم الأداء في تلك الشركات . وقد حددت الحكومة أهدافها من البرنامج في عدة نقاط أهمها : ١- زيادة معدلات إستخدام الطاقات المتاحة لدي شركات قطاع الأعمال العام .

٢- الحد من إستنزاف الموارد المالية وتحقيق مستوى أفضل لإستخدامها .

٣- إتاحة الفرصة للإتصال بالأسواق الخارجية ، والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للإستثمار

٤- توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل للإستثمار الوطني .

٥- زيادة فرص العمل وفتح مجالات جديدة والإرتقاء بالكوادر الفنية الوطنية المدربة .

[9] ٩ - Ikram, k. : egypt , economic management in a period of transition , john hopkins university press , baltimore , 1980

[10] ١٠ - u.s.a embassy in cairo : foreign economic trends and their , implications for the u.s , report for the a. r. e , april 1991 , p. 3

وأنظر أيضا :- د. جلال أمين ، معضلة الاقتصاد المصري ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ - ١٤٧

[11] ١١ - د. رمزي زكي ، قضايا مزعجة ، مرجع سابق ، ص ١٦٣

[12] ١٢ - المرجع السابق ، نفس الصفحة

٦- تخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك وتصحيح مسار الشركات التابعة التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة وإستخدام الفائض لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة .

٧- تنشيط سوق المال . [13]١٣ وفيما يتعلق بالإتجاه الأول " طرح بعض الأصول العامة للبيع "

، يغطي البرنامج مدة خمس سنوات من ١٩٩٣/٩٢ إلى ١٩٩٧/٩٦ ، حيث يطرح للبيع كل عام أسهم أو أصول عامة بما لا يقل عن ٢٥ شركة مع إمكانية تعديل هذا العدد حسب القدرة الإستيعابية للسوق وتستخدم حصيلة البيع في سداد المديونيات للبنوك وإستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة ، ودفع تعويضات نقدية لكل من يقرر ترك الخدمة إختيارياً بهدف علاج مشكلة العمالة الزائدة . وفيما يتعلق بالإتجاه الثاني " إعادة الهيكلة " ، فقد خطت

الحكومة في إطار برنامجها لإعادة هيكلة بعض الشركات العامة المرشحة لنقل ملكيتها سواء من الناحية المالية أو البشرية أو في مجال النشاط تشجيعاً للمستثمرين المرتقبين على الشراء . وقد وضعت مجموعة من المعايير لإختيار

الشركات المرشحة لإعادة الهيكلة أهمها إنخفاض إنتاجية العامل ووجود عمالة زائدة وإرتفاع نسبة المديونية إلى

حقوق الملكية . وقد تضمن البرنامج ضرورة النظر في تصفية الشركة إذا ما أثبتت إعادة الهيكلة عدم إمكانية

تصحيح مسارها إقتصادياً بتكلفة معقولة . [14]١٤ وقد تم البدء في برنامج الخصخصة بمجموعة

الشركات والوحدات الإقتصادية التي تعمل في مجالات الإنتاج السلعي والخدمات وتمتلكها

الدولة (شركات صناعية - التشييد - الفنادق) وذلك عبر آليات البيع المختلفة ، بالإضافة إلى

السماح للقطاع الخاص بدخول بعض مجالات ما يمكن أن يطلق عليه المؤسسات الإقتصادية

التي تقوم بأنشطة هامة لها طبيعة خاصة وعلاقتها بالمجتمع مؤثرة (مؤسسة توليد وتوزيع

الكهرباء - مرافق المياه - شركات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي) وكذلك مجموعة

مؤسسات الخدمة العامة (البريد - التليفونات - النقل) لاسيما عبر آليات الـ *BOT* والتي تعني

قيام القطاع الخاص بإنشاء مشروع المنافع العامة والبنية الأساسية وإستغلالها لفترة زمنية معينة ، حيث تؤول

ملكيتها بعد ذلك إلى الدولة . [15]١٥ وفي هذا السياق أيضاً ينبغي الإشارة إلى أن المجموعة الأولى

لبرنامج الخصخصة تم إختيارها من الشركات الناجحة والتي تحقق أرباحاً أي أنها جيدة من

الناحية المالية والفنية ، حيث ترى الحكومة أن إختيار مشروعات رابحة ذات جدوي إقتصادية

لبدء عملية الخصخصة يسهم في منح الثقة لدي المستثمرين ويحفزهم على الإقبال على عملية

الشراء ، كما أنه يمكن إستخدام جزء من حصيلة البيع في إصلاح الهياكل التمويلية للشركات

المتعثرة مما يمهد الطريق لجعلها أكثر جاذبية للخصخصة . [16]١٦ وقد تم ذلك على الرغم من

أنه عندما طرحت فكرة الخصخصة في بداياتها الأولى في مصر ، كان المستهدف بالخصخصة

وفقاً للمطروح آنذاك هو الشركات العامة الخاسرة ، وبالتالي فإن بيعها للقطاع الخاص الساعي

[13]١٣ - المكتب الفني لوزير قطاع الاعمال العام ، "دليل الإجراءات و الارشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع

قاعدة الملكية و اعادة الهيكلة و حوافز العاملين و الادارة " ، ١٩٩٦ ، و أنظر أيضاً :- د. سوزان أحمد أبو رية : "

الخصخصة و البعد الاجتماعي " ، كتاب الأهرام الإقتصادي ، القاهرة ، العدد ١٤٢ ، أول نوفمبر ١٩٩٩ ، ط١ ، ص ٥٦ - ٥٧

[14]١٤ - زينب عبد العظيم محمد : صندوق النقد الدولي و الإصلاح الإقتصادي في البلاد النامية ، مرجع سابق ؛

١٥١-١٥٠

[15]١٥ - المرجع السابق ، ص ١٥١

[16]١٦ - البنك الأهلي المصري :- النشرة الإقتصادية ، القاهرة ، ١٤ ، المجلد ٥٠ ، ١٩٩٧ ، ص ١٩

لتحقيق أقصى ربح سيحولها إلى شركات رابحة وكان هذا التصور للخصخصة وسيلة لحشد التأييد العام لفكرة الخصخصة ومضت سنوات قبل أن يتم تحويل الفكرة إلى واقع عملي ، وعندما بدأ التطبيق ، لم يطرح للبيع سوي أفضل الشركات الرباحة [17]١٧. وقد أعلن المكتب الفني لقطاع الأعمال العام أسماء الشركات التي سيتم طرحها للبيع خلال الفترة من ١٩٩٢/٩١ وحتى ١٩٩٤/٩٢ ، وتضم ٨٥ شركة تمثل قلاعاً ضخمة في المجالات السياحية والصناعية والتجارية. [18]١٨ ويبين الجدول الآتي التنفيذ الفعلي لبرنامج الخصخصة الأول ومقدار ما تم تنفيذه فعلاً من البرنامج حتى نهاية ١٩٩٥

جدول (٨) : الشركات المخصصة حسب طريقة الخصخصة في ديسمبر ١٩٩٥

الطريقة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	إجمالي
طرح عام	-	-	-	-	-	-
تصفيات	٤	٢	١	١	٣	١١
اتحاد العاملين المساهمين	-	-	-	٩	-	٩
مستثمرون رئيسيون	-	-	-	٣	-	٣
إجمالي	٤	٢	١	١٤	٣	٢٣
النسبة المئوية للإجمالي	١٧	٩	٤	٥٨	١٣	١٠٠%

المصدر : د. أمل صديق عفيفي ، الخصخصة في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ١ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٢٩
ويمكننا أن نلاحظ من خلال هذا الجدول أن التنفيذ الفعلي للبرنامج كان محدوداً جداً حتى عام ١٩٩٥ ، فقد تمت فعلاً خصخصة ٢٣ شركة من ال ٩٠ شركة المطلوب خصخصتها في الخطة وأنه لم تكن هناك أى عروض للإكتتاب العام خلال السنوات الخمس الأولى وإقتصار نشاط الخصخصة في السنوات الثلاث الأولى من البرنامج على قرارات بتصفية سبع شركات خاسرة) . وكذلك فإن عام ١٩٩٤ هو العام الذي تم فيه معظم نشاط الخصخصة ، فقد طرحت للبيع أسهم تسع شركات مختلفة على العاملين في مشروع إتحاد العاملين المساهمين وبيعت ثلاث شركات أخرى لمستثمرين رئيسيين " وهي شركة بيبسي كولا وكوكا كولا وشركة النصر لصناعة الغلايات وأوعية الطهو " وتمت تصفية الشركة الثالثة عشر . وعاد نشاط الخصخصة للسير ببطء مرة ثانية في ١٩٩٥ وكان النشاط الوحيد هو إعلان قرار تصفية ثلاث شركات أخرى . [19]١٩ وبينما كانت بداية برنامج الخصخصة بطيئة ، كان التقدم الذي حدث في ١٩٩٦ كبير ، ويمكن القول أن عام ١٩٩٦ كان يمثل نقطة تحول في نشاط الخصخصة المصري . وطبقاً لتصريح مدير مكتب قطاع الأعمال العام ، فإن إيقاع الخصخصة الحذر نسبياً قد سمح بتطوير مؤسسات سوق المال في مصر وأوجد صناعة جديدة للخدمات المالية وأتاح الوقت لآليات الحكومة التنظيمية والرقابية أن تتمشي مع السوق الذي يتوسع بسرعة . وقد بدأت السنة بتصريح الرئيس مبارك .. " بضرورة الإسراع ببرنامج الخصخصة " [20]٢٠ . وتبع ذلك موافقة مجلس الوزراء على خطة أكثر جرأة أعدها وزير

[17]١٧ - أحمد السيد النجار :- " الاقتصاد المصري من تجربة يوليو الى نموذج المستقبل " ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤٧

[18]١٨ - د. رمزي زكي :- قضايا مزعجة ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ - ١٦٣

[19]١٩ - د. أمل صديق عفيفي :- الخصخصة في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٣٠

[20]٢٠ - جريدة الأهرام ، ٢٣ يناير ، ١٩٩٦

قطاع الأعمال العام وأعلنت في فبراير ١٩٩٦ وموافقة مجلس الوزراء على العديد من القرارات التي تهدف لتنشيط عملية الخصخصة وخاصة فيما يتعلق بتنشيط البورصة المصرية وإجراءات السماح للإستثمار الأجنبي وقوانين البنوك والإستثمار بصفة عامة كما أصدر مكتب قطاع الأعمال العام طبعة جديدة من دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة. [21] وكان من ضمن القرارات التي وافق عليها مجلس الوزراء بهدف تنشيط برنامج الخصخصة ، قرارات تتعلق بسوق الأسهم والإستثمارات الأجنبية وقانون البنوك وصناديق الإستثمار ، فبالنسبة لسوق الأسهم تم إلغاء ضريبة الـ (٢%) على المكاسب الرأسمالية (الفرق بين ثمن البيع و ثمن الشراء) وكذلك إعفاء صناديق الإستثمار من دفع ضريبة الدخل (٤٠%) على صافي الأرباح . والسماح لها بشراء السندات قبل تسجيلها في سوق الأسهم . وكذلك وافق مجلس الوزراء على مشروع تعديلات في قانون البنوك والإئتمان لسنة ١٩٧٥ والتي سمحت للأجانب في أن يمتلكوا أكثر من ٤٩% من إجمالي رأسمال البنوك المشتركة وعلى إثر هذه التعديلات تم بيع شيراتون القاهرة والأهرام للمشروبات والنصر للمنافع العامة وبيع المعدات من خلال مستثمرين رئيسيين ، كما تمت خصخصة شركتين أخريين عن طريق الطرح العام من خلال طرح أسهمها في سوق الأسهم وهما العامرية للأسمت وحلوان للأسمت [22] و٢٢ وبيين الجدول الآتي عدد الشركات التي تم خصخصتها في خلال الفترة من ١٩٩٥/٩١ مقارنة بالشركات التي تم خصخصتها في خلال ١٩٩٦ .

جدول (٩) : - عدد الشركات التي تم خصخصتها من ١٩٩٥/٩١ مقارنة بالتي تم خصخصتها في ١٩٩٦ وطرق خصخصتها

الطريقة	١٩٩٥/٩١	١٩٩٦	الإجمالي
الطرح للاكتتاب العام	-	٢٠	٢٠
التصفية	١١	٥	١٦
اتحاد العاملين المساهمين	٩	-	٩
مستثمرون رئيسيون	٣	٣	٦
الإجمالي	٢٣	٢٨	٥١
النسبة المئوية للمجموع	٤٥%	٥٥%	١٠٠%

المصدر : د. أمل صديق عفيفي ، الخصخصة في مصر ، الهيئة العامة للكتاب ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٦ .

ويلاحظ في ضوء هذا الجدول أنه بينما إقتصرت معظم نشاط الخصخصة قبل عام ١٩٩٦ على التصفيات والبيع لإتحاد العاملين المساهمين ، فإن الصورة تغيرت في ١٩٩٦ حيث تمت جميع عمليات الطرح العام ، وكذلك فإن عدد الشركات التي تم بيعها فعلاً لمستثمرين رئيسيين في ١٩٩٦ يعادل عدد الشركات التي تم بيعها في السنوات الخمسة السابقة. [23] ٢٣ أما عن برنامج الخصخصة في سنة ١٩٩٧ فبيئها الجدول الآتي :

جدول (١٠) : الخصخصة كما جاءت في الخطة والتنفيذ الفعلي في ١٩٩٧

الطريقة	المخط ط	الخصخصة الفعلية كل ربع سنة				إجمالي عدد الشركات	النسبة المئوية للمخطط المنفذ
		الأول	الثاني	الثالث	الرابع		
طرح الأغلبية للاكتتاب العام*	١٨	١	٥	٢	٥	١٣	٧٢%

[21] ٢١ - جريدة الأهرام ، ١٥ فبراير ، ١٩٩٦

[22] ٢٢ - د. أمل صديق عفيفي ، مرجع سابق ، ص ١٣٥

[23] ٢٣ - المرجع السابق ، ص ١٣٦

التصفية	١٤	٣	٤	-	-	٧	١٥
اتحاد العاملين المساهمين	-	-	٣	-	٢	**٥	-
مستثمرون رئيسيون	٣٣	-	-	-	٢	***٢	١٢
الإجمالي	٦٥	٤	١٢	٢	٩	٢٧	٤٣

المصدر : د. أمل صديق عفيفي ، الخصخصة في مصر ، الهيئة العامة للكتاب ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٩

* تشمل ٦ شركات تمثل الملكية الخاصة بها ٤٠% و ١٢ شركة يمتلك القطاع الخاص بها أصلاً أغلبية .
** عمليات الخصخصة التي تمت عن طريق اتحاد العاملين المساهمين لم يكن مخططاً لها من قبل لكنها طرحت للبيع فيما بعد بموجب قرار من رئيس الوزراء

*** اتخذ قرار بيع الشركتين (إيديال والنصر) خلال الربع الأول ، لكن التمويل الفعلي للقطاع الخاص تم في سبتمبر ١٩٩٧ .
وقد إنخفض عدد الشركات المطروحة للبيع في البورصة المالية بشدة في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ ، وعلى العكس من نشاط الخصخصة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ ، إتجهت الحكومة لإستخدام وسائل أخرى للبيع ، فركزت على البيع لإتحاد العاملين المساهمين في ١٩٩٨ وعلى البيع لمستثمرين رئيسيين في ١٩٩٩ كما يتضح من الجدول الآتي :
جدول (١١) : الشركات التي تمت خصصتها حسب طريقة الخصخصة في ١٩٩٨ و ١٩٩٩

الطريقة	١٩٩٨		١٩٩٩		إجمالي
	العدد	%	العدد	%	
الطرح للاكتتاب العام	٤	١٩	-	-	٤
التصفية	٤	١٩	-	-	٤
اتحاد العاملين المساهمين	١١	٥٢	٤	٣٦	١٥
مستثمرون رئيسيون	٢	١٠	٩	٦٩	١١
إجمالي	٢١	١٠٠	١٣	١٠٠	٣٣

المصدر : د. أمل صديق عفيفي ، الخصخصة في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤٠

ووفقاً لتقرير صادر عن وزارة قطاع الأعمال العام في ١٤ أغسطس ٢٠٠٠ عن موقف الخصخصة في ٢٠٠٠/٧/٣١ ، وفي ظل المعلومات التي أتاحتها ، فقد تم بيع ١٢٢ شركة بالكامل ، ٢٨ منها بيعت عن طريق البورصة وبيعت أغلبية أسهم وسندات ٢٤ شركة أخرى لمستثمر رئيسي . أما السنتين شركة المتبقية فإن ثلاثين منها بيعت بيعاً كاملاً كأصول ، والثلاثين الأخرى بيعت أغلبية حصص الملكية فيها لإتحاد العاملين المساهمين . وقد تم بيع ٤٠% من حصص ١٠ شركات لإنتاج الأدوية وشركات مطاحن ، كما تم بيع حصص أقل من ٥٠% من ملكية الدولة في ستة شركات ، وعلى ذلك فهي لازالت تعد شركات قطاع أعمال عام ، كما تم بيع وتأجير ٢٧ مصنعاً . وعلى ذلك فإن حصاد عدد الشركات والمصانع التي شملت برامج الخصخصة حتى ٢٠٠٠/٧/٣١ يبلغ ١٦٥ شركة ، أما من حيث القيمة النقدية لبيع هذه الشركات والمصانع فقد بلغت حصيلة البيع ١٥.٦٢٢ ، موزعة حسب الآليات ووفقاً للنسب المبينة في الجدول الآتي : [24]-٢٤ :- جدول (١٢) :-

التوزيع النسبي لقيم الشركات والمصانع المباعة وفقاً لآليات الخصخصة حتى ٢٠٠٠/٧/٣١

آلية الخصخصة	القيمة بالمليون جنيه	الأصول المباعة %
شركات بيع أغلبها بالبورصة	٥٦٤٣	٣٦
شركات بيع أغلبها لمستثمر رئيسي	٦٥٩١	٤٢
شركات بيع أغلبها لإتحاد العاملين المساهمين	٨٧٠	٦
شركات بيع ٤٠% منها عن طريق البورصة	٦٥٥	٤
شركات بيع شرائح أقل من ٥٠% بالبورصة	١١٠٠	٧
شركات بيعت كأصول إنتاجية	٧٦٣	٥

[24]-٢٤ - مركز الأرض لحقوق الانسان :- "احتجاجات العمال في بر مصر ١٩٨-٢٠٠٠" ، القاهرة ، ط١ ، يونيه

٢٤٠ ، ص ٢٠٠١

الإجمالي	١٥٦٢٢	%١٠٠
----------	-------	------

المصدر : تقرير وزارة قطاع الأعمال العام عن موقف الخصخصة في ٢٠٠٠/٧/٣١ الصادر في ١٤ أغسطس ٢٠٠٠.

ويبين التطور التاريخي من ١٩٩٣/٩٢ حتى ١٩٩٩/٩٨ انخفاض عدد الشركات الخاسرة وقيمة خسائرها من ١٠٨ شركة تبلغ قيمة خسائرها ٢٤٧١ مليون جنيه سنوياً إلى ٤٦ شركة تبلغ قيمة خسائرها ١٦٤١ مليوناً ، لكن لا توضح البيانات المتاحة حجم الديون التي تم سدادها أو قيمة تكاليف التدريب الإحلالي والتدريب التأهيلي ، وقيمة تكاليف تطوير تكنولوجيا الإدارة والمعلومات التي تكبدتها الدولة في إصلاح أوضاع الشركات الخاسرة ، وهذا يثير التساؤل حول الغاية من بيعها بعد إصلاحها ، أو السبب في إصلاح مسارها إذا كان المستهدف بيعها .[25]٢٥ وفيما يلي جدول (١٣) يوضح : - تطور عدد الشركات الخاسرة وقيمة خسائرها السنوية :-

السنوات	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨
عدد الشركات الخاسرة	١٠٨	٨٨	٥٨	٤٦
قيمة الخسائر السنوية (مليون جنيه)	٢٤٧١	٢٤٩٤	١٧٦٠	١٦٤١

المصدر : تقرير وزارة قطاع الأعمال العام عن موقف الخصخصة في ٢٠٠٠/٧/٣١ الصادر في ١٤ أغسطس ٢٠٠٠.

و وفقاً لتقرير وزارة قطاع الأعمال العام عن موقف الخصخصة ٢٠٠٠/٧/٣١ ، فإن برنامج الخصخصة عن الفترة المقبلة يتمثل في الخطوات التالية :[26]٢٦- الوصول بحجم العمالة إلى الحجم الأمثل عن طريق المعاش المبكر ، والتدريب التحويلي من خلال الصندوق الإجتماعي ، وإعادة تدريب العمالة المتبقية . وتسوية ديون الشركات الخاسرة مع البنوك الدائنة . وإدخال نظم الإدارة الحديثة (التسويق ، التشغيل ، الصيانة ، ومراقبة الجودة) . ورفع طاقة التشغيل الحالية . وعدم التوسع في الإستثمارات . وإعادة الهيكلة العمالية والمالية ، وهذه الأخيرة تتضمن عمليات الاندماج . وإجراء إصلاحات للأصول (إحلال - إهلاك -) . هذا ويستهدف برنامج الخصخصة حتى عام ٢٠٠١ وما بعدها طرح الشركات وفقاً للجدول الآتي :

جدول (١٤) : مستهدف برنامج الخصخصة حتى عام ٢٠٠١ وما بعدها

القطاع	السياسة	عدد الشركات المباعة حتى /٧/٣١ ٢٠٠٠	عدد الشركات التي ستطرح الباقية	عدد الشركات التي ستطرح عام ٢٠٠٠	عدد الشركات التي ستطرح عام ٢٠٠١	عدد الشركات التي ستطرح بعد عام ٢٠٠١
١	الغذائية والزراعية	٤٣	١٣	٣	١٠	-
٢	الأدوية	٥	٦	٢	-	٤
٣	المطاحن	٧	-	-	-	-
٤	المضارب	٧	١	١	-	-
٥	القطن والحلج والغزل والنسيج	٧	٤٢	٢	٤	٣٦

[25]٢٥ - المرجع السابق ، ص ٢٤١ - ٢٤٢

[26]٢٦ - نفس المرجع ، ص ٢٤١

- طرح بعض الشركات الآن					
٦	الأسمنت ومواد البناء	١٣	٤	٣	١
٧	التشييد والإسكان	١٦	٢٦	٥	٩
٨	الكيمويات	١٢	١٧	٤	٦
٩	الهندسة	٦	١٦	٢	٧
١٠	التعدين	٥	١٤	٤	٩
١١	النقل البري	٣	٦	١	-
١٢	النقل البحري	٩	٩	٠	٤
	الإجمالي	١٣٣	١٥٤	٢٧	٥٠

المصدر : وزارة قطاع الأعمال العام ، موقف الخصخصة في ٢٠٠٠/٧/٣١

ويتضح من هذا الجدول ما تم إنجازه وكذلك المستهدف إنجازه من برنامج الخصخصة حتى عام ٢٠٠١ و مابعدا طبقا لخطة وزارة قطاع الأعمال العام .

النتائج الاقتصادية لسياسة الخصخصة في مصر

وفقاً لبيان د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب في جلسة ٢٧ مايو ٢٠٠٢ فإن ما تم بيعه منذ بداية برنامج الخصخصة عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٢ بلغ ١٤٤ شركة بنسبة (٤٢٪) من إجمالي شركات قطاع الأعمال العام ، منها ٤٤ شركة بيعت نهائياً والباقي مازالت الحكومة تمتلك نسب من الحصص فيها ، وبلغت حصيلة البيع ١٦ مليار جنيه ، ذهب منها للخرينة العامة ٧ مليار جنيه والباقي ، إما ذهب في صورة مكافآت نهاية الخدمة للعاملين ، أو بنظام المعاش المبكر (٣,٦ مليار جنيه) ، أو في صورة تعديل للهيكل المالي والتمويلية لتهيئة الشركات التي لم تبع بعد (وعددها نحو ١٧٥ شركة) تمهيداً لبيعها. [27]٢٧

وبالرغم من عدم إنتهاء الحكومة من برنامج الخصخصة ، إلا أننا سنقف أمام أهم النتائج الاقتصادية لبرنامج الخصخصة الذي تم تنفيذه من ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٢ وذلك عبر النقاط الآتية :-

[27]٢٧ - مجلس الشعب : مضبطة جلسة ٢٠٠٢/٥/٢٧ ، وأنظر أيضا : جريدة الأهرام عدد ٢٠٠٢/٥/٢٨

١- تأثير سياسة الخصخصة على الإستثمار .

٢- تأثير سياسة الخصخصة على البطالة .

٣- تأثير سياسة الخصخصة على إهدار المال العام والفساد .

٤- تأثير سياسة الخصخصة على سيطرة رأس المال الأجنبي والأمن القومي المصري .

١- تأثير سياسة الخصخصة على الإستثمار :

تؤدي عملية الخصخصة بطبيعتها إلى قطع الطريق على تنفيذ إستثمارات خاصة جديدة ، حيث أن الأموال التي يدفعها القطاع الخاص لشراء أصول القطاع العام ، هي في النهاية ، أموال كانت ستحول كلياً أو جزئياً لبناء إستثمارات جديدة ، فتحوّلت إلى تمويل تداول أصول قائمة فعلياً ، مما يعني دفع الإقتصاد إلى حالة من الجمود وربما الركود ، إلا إذا قامت الدولة باستخدام حصيلة الخصخصة في بناء مشروعات إنتاجية جديدة ، حتى ولو كانت ستبيعها للقطاع الخاص في المستقبل ، ولكن قيام الدولة ببناء مشروعات إنتاجية جديدة من حصيلة الخصخصة ، يتناقض مع فلسفة تقليص الدور الإقتصادي المباشر للدولة الذي يقف وراء عملية الخصخصة ، وبذلك فإنه يكون من المرجح أن تخلق الخصخصة ميلاً ركودياً في الإقتصاد في الأجل القصير على الأقل .

وتشير البيانات الحكومية المصرية إلى أن الإستثمارات الأجنبية التي تتدفق لمصر قد إنهارت تقريباً لتصل إلى نحو ٢٣٧.٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ وفقاً لبيانات البنك المركزي [28]٢٨ والتي كانت بلغت نحو ١٦٥٦.١ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠٠/١٩٩٩ ، ثم

تراجعت على ٥٠٩.٤ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، ثم إلى ٤٢٨.٢ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، قبل أن ترتفع شكلياً إلى نحو ٧٠٠.٦ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، وهو ارتفاع ناجم بالأساس عن بيع شركة " الأهرام للمشروبات " بقيمة ٢٨٨.٦ مليون دولار ، وشركة " فاملي نيوتريش " بقيمة ٦١.٤ مليون دولار . بما يعني أن الجانب الأكبر من الإستثمارات الأجنبية التي تدفقت على مصر في العام المالي ٢٠٠٣ ، كانت عبارة عن شراء الأجانب لأصول مصرية قائمة فعلياً ، وهذا هو الحال مع الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق على مصر منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن [29]٢٩. ويلاحظ أن الرؤية المصرية بشأن ترتيب الأولويات فيما يتعلق بعملية الخصخصة ،

تختلف عن الرؤية " الغانية " والتي قامت بخصخصة الشركات التي تحقق خسائر ضخمة والتي لن تجدي معها عمليات المساعدة المؤقتة فقط ، أما الشركات الربحية أو التي من المحتمل أن تحقق أرباحاً ، فينبغي أن تبقى بعيداً عن الخصخصة ، كذلك فإنه يتم إستبعاد مشروعات الدولة التي لا يمكن للنظام الإقتصادي الإستغناء عنها من إطار عملية الخصخصة ، وتعد هذه الرؤية " الغانية " أكثر اتساقاً مع المنطق الإقتصادي من الرؤية المصرية التي وضعت في مقدمة المؤسسات العامة التي تخضع للخصخصة ، تلك المؤسسات الربحية بدعوى أنها تسهم في إعطاء ثقة لدي المستثمرين وتحفزهم من أجل الإقبال على الشراء ، فالخصخصة يجب أن لا تكون هدفاً في حد ذاته ، ولكنها وسيلة لتحسين الأداء وزيادة الكفاءة وتحقيق أرباح تساهم في معالجة وتحسين وضع الميزانية [30]٣٠.

[28] ٢٨ - البنك المركزي المصري :- النشرة الاحصائية الشهرية ، ابريل ٢٠٠٤ ، ص ٥٣

[29] ٢٩ - أحمد السيد النجار :- كشف حساب عاطف عبيد ، مرجع سابق ، ص ٧

[30] ٣٠ - د. زينب عبد العظيم :- صندوق النقد الدولي و الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ، مرجع سابق ، ص

ومن زاوية أخرى ، فإن الدور الإقتصادي المباشر للدولة كمنتج ومالك لشركات القطاع العام خاصة في مصر ، نشأ نتيجة لعجز القطاع الخاص عن تنفيذ الإستثمارات الضرورية لتحقيق التقدم الإقتصادي ورفع مستويات المعيشة للمواطنين وسد فجوة التخلف عن الإقتصادات المتقدمة ، (والتي تطورت نتيجة التراكم الرأسمالي الناشيء من إستنزاف ثروات المستعمرات) ، وبناء أسس إقتصاد قادر على التفاعل مع الإقتصاد الدولي من موقع قوي ، وبالتالي فإن تخلي الدولة عن هذا القطاع العام ، يمكن أن يعيد الإقتصاد المحلي إلى حالة الجمود إذا لم يرقم القطاع الخاص بإستخدام أرباح المشروعات التي تنتقل ملكيتها إليه في تمويل إقامة إستثمارات إنتاجية جديدة في المجالات الأكثر تطوراً تكنولوجياً والتي من شأنها تطوير الإقتصاد بصفة عامة ، وفي مجال إنتاج السلع الإستثمارية والوسيطه والإستهلاكية التي يحتاجها المجتمع والقادرة على إقتحام الأسواق الدولية بقدره تنافسية عالية [31]٣١.

ويمكن القول أن برنامج الخصخصة كان أقرب ما يكون إلى إستهلاك رصيد الأصول الذي بنته الأجيال والحكومات السابقة لصالح تمويل الإنفاق الجاري للحكومة لتغطية عجزها عن توفير التمويل الضروري لهذا الإنفاق وبخاصة بسبب التهرب الضريبي لرجال الأعمال . وكان وزير المالية قد أشار ، في إبريل عام ٢٠٠٠ إلى الضرائب المستحقة للدولة والتي لم تسدد بلغت ١٧.٦ مليار جنيه (وهو رقم أعلي من حصيلة الخصخصة) هذا فضلاً عن الإعفاءات المبالغ فيها للمستثمرين والتي تصل إلى ٥ سنوات في الوادي والدلتا وإلى ١٠ سنوات في المدن الصناعية الجديدة وإلى ٢٠ سنة في مناطق المشروعات الكبيرة الجديدة في توشكي وغرب السويس وشرق التفريعة . [32]٣٢.

٢- تأثير سياسة الخصخصة على البطالة :

تعتبر الخصخصة رافداً جديداً للبطالة ، حيث تؤكد البيانات أن عدد من جري تسريحه من شركات القطاع العام منذ عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٢ ، سواء بسبب بلوغ السن القانونية للتقاعد أو بسبب نظام المعاش المبكر قد بلغ حوالي ٦١٠ آلاف عامل وموظف . [33]٣٣ كما أن استخدام ١٩.٣% من حصيلة الخصخصة (طبقاً لبيانات توظيف عائد الخصخصة حتى ١٩/٨/١٩٩٩) في تمويل المعاش المبكر يعتبر خطيئة إقتصادية حقيقية ، لأن هذا الأمر يعني بالضبط أنه تم بيع خمس الأصول التي تمت خصخصتها من أجل دفع عدد من العاملين إلى صفوف العاطلين !! . فنظراً لمصاعب الحياة وإنخفاض مستوي الدخل لمن أخرجوا للمعاش المبكر ، فإن الذين خرجوا للمعاش المبكر إستخدموا ما حصلوا عليه في تمويل إنفاق جاري وبالذات النفقات الإستثنائية مثل نفقات زواج الأبناء ، مما حال دون تحول هذا المعاش المبكر إلى مشروعات صغيرة ، خاصة أن موظفي القطاع العام الذين أخرجوا للمعاش المبكر لم تكن لديهم أي خبرة سابقة بالمشروعات الصغيرة ، ولم يتم تأهيلهم لذلك أو متابعتهم وربطهم بمشروعات كبيرة ، والنتيجة هي تحول الجانب الأكبر منهم لصفوف العاطلين . [34]٣٤.

[31] ٣١ - أحمد السيد النجار :- الإقتصاد المصري من تجربة يوليو الى نموذج المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٤٨

[32] ٣٢ - المرجع السابق ، ص ١٦٣

[33] ٣٣ - عبد الخالق فاروق :- شباب على مفاهى المعاشات ، جريدة العربى ، الحزب العربى الديمقراطى ، الناصرى ، القاهرة ،

[34] ٣٤ - أحمد السيد النجار : الإقتصاد المصري من تجربة يوليو الى نموذج المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٦٢

وتؤكد الندوة التي أقامتها كلية الحقوق بجامعة المنصورة أن نحو نصف مليون عامل قد فقدوا فرص عملهم بسبب سياسات الخصخصة ولم ينخرط معظمهم حتى الآن في أعمال جديدة تخدم عجلة الإنتاج ، وقد قامت جامعة المنصورة بإعداد دراسة ميدانية حول " الخصخصة والعمالة " ، أشارت فيها إلى أن حجم العمالة كان يبلغ مليوناً و ١٣ ألف عامل في القطاع العام وأن الخصخصة أدت إلى خفض هذا العدد إلى ٦٢٥٣٥٥ بفارق ٤٣٧٦٤٠ عاملاً . [35] ٣٥ وكما هو متوقع فقد تعمد الملاك الجدد تسريح شطر كبير من العمالة المصرية الموظفة بشركات القطاع العام ، وزيادة درجة إستغلال عنصر العمل المصري ، وتحللهم من القوانين المحلية التي تحمي حقوق العمال ، والغريب في الأمر ، أنه في الوقت الذي يعلن فيه المسؤولون أنه لا أساس بحقوق العمال ، وأنه لن يفصل أي عامل من العمال المشتغلين في المشروعات التي ستباع ، إلا أن دليل الحكومة المسمى " دليل توسيع ملكية القطاع العام " قد أعطي للمشتريين الحق كاملاً في تحديد سياسة العمالة والأجور في هذه المشروعات وجاء فيه : " منح مشتري وحدات قطاع الأعمال العام جميع الحقوق والحريات المتاحة لشركات القطاع الخاص والتي تحددها القوانين والتشريعات السائدة . فلن تفرض أي قيود على المشتريين الجدد فيما يتعلق بالإنتاج ، بل سوف نترك لهم الحرية لتحديد الحجم الأمثل للعمالة " . [36] ٣٦ ويوضح الجدول الآتي تطور حجم العمالة في شركات قطاع الأعمال العام خلال الفترة (٩٣/٩٢ - ٩٧/٩٦) ، ويتضح منه التناقص المستمر في أعداد العاملين في قطاع الأعمال خلال هذه الفترة. [37] ٣٧

جدول (٣٢) :- تطور أعداد العاملين في الشركات القابضة خلال الفترة (١٩٩٣/١٩٩٢ - ١٩٩٧/١٩٩٦)

السنوات	أعداد العاملين
٩٣/٩٢	١٠٠٣٢٥٦
٩٤/٩٣	٩٩٨٤١٣
٩٥/٩٤	٩٤١٥٢٨
٩٦/٩٥	٨٨٥٩٠١
٩٧/٩٦	٨١٠٢٠١

- تم استبعاد عمالة الشركات التابعة التي خرجت إلى القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١
- تم استبعاد عمالة الشركات التابعة لشركة التنمية الزراعية التي تم بيعها لاتحاد المساهمين في ٩٥/٩٤ .

المصدر : شكري رجب العشماوي ، برنامج الإصلاح الإقتصادي ، مصدر سابق ، ص ٤٧

ووفقاً لبعض التقديرات الرقمية لضحايا الخصخصة سواء بشروط المشتري بحجة العمالة الزائدة إلى ١٥٠ ألف عامل أو بسبب التصفية الكاملة للمنشآت والشركات الخاسرة إلى ١٠ آلاف حالة ، وفقاً لبيانات منشورة في مجلة الأهرام الإقتصادي [38] ٣٨.

[35] ٣٥ - ملحق مجلة الأهرام الإقتصادي :- مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، الاثنين ٢٤ مايو ١٩٩٩

[36] ٣٦ - د. رمزي زكى :- قضايا مزعجة ، مرجع سابق ، ص ١٦٧

[37] ٣٧ - شكري رجب العشماوي :- مرجع سابق ، ص ٤٦

[38] ٣٨ - ملحق مجلة الأهرام الإقتصادي : عدد ٢٤ مايو ١٩٩٩ ، مرجع سابق

ومن ناحية أخرى ، يشترط للحصول على " المعاش المبكر " أن تبلغ مدة الإشتراك في التأمين ٢٤٠ شهراً (أكثر من ١٩ سنة خدمة) ويحتسب المعاش المبكر بنفس قواعد احتساب المعاش عند الإحالة عليه في سن الستين ولكن يتم حرمان العامل في ظل نظام المعاش المبكر من عدد من المزايا التي يتمتع بها في حالة الإحالة الطبيعية إلى المعاش ، فتخفص قيمة المعاش المبكر بنسب مختلفة يتم احتسابها تبعاً لسن المؤمن عليه ، ولا تضاف الزيادات المستحقة بواقع ٨٠% عن العلاوات الخاصة ، وإذا طلب المؤمن عليه الإحالة إلى المعاش المبكر قبل أن يبلغ سن الخمسين فيتم حرمانه من الزيادات التي تضاف لمعاش الأجر الأساسي (٢٥% بحد أقصى ٣٥ جنيه) ولا يجوز صرف المعاش المستحق عن الأجر المتغير قبل بلوغ سن الخمسين وكذلك فقدان الميزات التأمينية والعلاجية. [39] وفي معظم الحالات لا تجاوز المكافأة مبلغ ٣٥ ألف جنيه كحد أقصى ، أما الحد الأدنى فيكون عادة في حدود ١٢ ألف جنيه عند الإحالة " للمعاش المبكر " وهكذا يلاحظ أن حجم هذه التعويضات هزيل و سرعان ما يتبخر .. فلا يبقى من تعويضات المعاش المبكر سوي مرارة البطالة ، خاصة وأن الصندوق الاجتماعي للتنمية قد أكد على أنه لا يمكن الجمع بين الحصول على تعويض المعاش المبكر والحصول على قرض إقامة مشروع صغير. [40]؛

خلاصة القول هنا ، أن تلك الأعداد الغفيرة التي يتم تسريحها من الخدمة ، وفقاً لنظام المعاش المبكر ورغم الأعباء المالية الكبيرة المترتبة على هذا النظام ، فإن هؤلاء المسرحين سوف ينضمون إن عاجلاً أو آجلاً إلى مخزون البطالة المتفجر في الإقتصاد المصري .. وفيما يلي جدول يوضح عدد العمال المتقاعدين وفقاً لنظام المعاش المبكر حتى

عام ١٩٩٨

جدول (٣٣) : بيان بعدد العمال المتقاعدين وفقاً لنظام المعاش المبكر حتى عام ١٩٩٨

القطاع / النشاط	عدد العاملين المتقاعدين في ١٩٩٨/٦/٣٠	الأجور السنوية بالمليون جنيه	عدد العاملين المتقاعدين في ١٩٩٨/١٢/٣١	بالمليون جنيه
صناعة النسيج والتجارة	٧٩,٨٧٧	٤٧١	١٢,٩٥٤	٨٤,٣
القطن والتجارة الدولية	٣٧,٩٤٤	٢٤٧	١٠,٢٤٣	٥٣,٩
الصناعة الهندسية	٣٦,٩٢٠	٣٥٣,٤	٥,٢٩٣	٣١
الصناعات المعدنية	٥٩,٧٥٦	٦٦٠,٦	٢,٨٧٩	٣١,٩
الصناعات التعدينية	٤١,٦٣٥	٤٤٨,٥	٣,٢٢٢	٢٣,٣
الصناعات الكيماوية	١٣,٦٥٧	١١٥,٦	٥٥٥	٤,٤
الصناعات الدوائية	٢٥,٢١٤	١٧٨	٨٥٥	٧,٨
الصناعات الغذائية	٦٣,٢١٦	٤٠,٦	٣,٣٠٢	١٠
مضارب الأرز والدقيق	١٥,٢٢٤	٢٩٥,١	٢,١٦٧	١٥,٢
الأشغال العامة	٣٩,٥١١	٣٥٩	٢,٤٣٢	٧,٨
توزيع الكهرباء	٦,٨٥٣	٥٢	٦٥٠	٢,٧
الإسكان - السياحة والسينما	٨,٧٤٦	٥٦,٩	٢٤٣	١,٤

[39] ٣٩ - د. محمود عبد الفضيل :- من دفتر أحوال الإقتصاد المصري ، كتاب الهلال ، القاهرة ، دار الهلال ، العدد ٦٢٧ ، مارس ٢٠٠٣ ، ط١ ، ص ١٠٢ ، ١٠٣ ،

[40] ٤٠ - المرجع السابق ، ص ١٠٤

النقل البحري	٢١.٩١٩	٢٢٢	٣.٣٥١	٢٠.٢
الغزل والنسيج	٧٩.٥٩٨	٤٦٦.٦	٣.٦٠٢	٢٧.٣
التنمية الزراعية	١٢.٧٢٢	٤٦	٤٢٩	٢
النقل الداخلي	٣٠.١٦٨	٢٢٧.١	١.٢٠٨	٢.٩
الجملة	٦٠٦.١٥٨	٤.٥٧٥	٥٣.٣٨٥	٣٢٦

المصدر : د. محمود عبد الفضيل ، من دفتر أحوال الاقتصاد المصري ، كتاب الهلال ، القاهرة ، دار الهلال ، مارس ٢٠٠٣ ، ط ١ ، ص ١٠٦

٣- تأثير سياسة الخصخصة على إهدار المال العام والفساد

لقد إنطوى برنامج الخصخصة الحكومي المصري على درجة عالية من الفساد وإهدار المال العام وهو ما يظهر في بعض الصفقات التي ستتناولها لاحقاً ، وهو ما يظهر في الفارق الكبير بين أسعار بيع بعض الشركات العامة للقطاع الخاص وبين أسعار هذه الشركات وأسهمها بعد ذلك ، وأبرز الأمثلة على ذلك الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول التي بيعت لمستثمر استراتيجي هو نجيب ساويرس بقيمة ١٠ جنيهات للسهم ، وخلال عامين إرتفع السهم إلى ١٨٠ جنيهاً ، قبل أن يتراجع ضمن حالة الإضطراب وعمليات التلاعب التي تشهدها البورصة المصرية والتي وقع الآلاف من صغار المستثمرين ضحية لها .

وهناك مؤشر آخر يدل على حجم إهدار المال العام الذي إنطوت عليه عملية الخصخصة ، وهو يتعلق بالفارق بين التقديرات الخاصة بالقيمة السوقية لقطاع الأعمال العام وبين القيمة الفعلية التي بيعت شركاته بها . وقبل البدء في عملية بيع القطاع العام كانت التقديرات الخاصة بقيمته السوقية متفاوتة بدرجات عالية ، فقد أشار رئيس تحرير جريدة الأهرام شبه الرسمية في أبريل ١٩٩٠ إلى أن قيمة أصول القطاع العام تتراوح بين ٨٤ ، ١٠٠ مليار جنيه ، أي تتراوح بين ٤٢ ، ٥٠ مليار دولار حيث بلغ سعر الدولار في المتوسط عام ١٩٩٠ نحو ٢ جنيه مصري حسبما تشير بيانات صندوق النقد الدولي [41]١، وفي نفس الوقت أشار الكاتب عبد القادر شهيب إلى أن القيمة السوقية لشركات القطاع العام تبلغ وفقاً للتقديرات الحكومية نحو ٣٤٥ مليار جنيه [42]٢، ويشير رئيس الوزراء السابق د. كمال الجنزوري وكان وزيراً للتخطيط ونائباً لرئيس الوزراء في عام ١٩٩١ إلى أن قطاع الأعمال العام يحكم إستثمارات قيمتها ١٢٤ مليار جنيه مصري ، أي نحو ٣٧ مليار دولار وفقاً لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار عام ١٩٩١ ، وهو يقصد غالباً القيمة النقدية لشركات قطاع الأعمال العام وليس القيمة السوقية لها . [43]٣، وفي عام ١٩٩٣ أشار وكيل أول بنك الإستثمار القومي ، إلى أن القيمة الفعلية لشركات القطاع العام تزيد على ٥٠٠ مليار جنيه مصري ، أي نحو ١٥٠ مليار دولار وفقاً لسعر صرف الجنيه في العام المذكور . [44]٤؛

وإذا كانت تلك هي التقديرات المتفاوتة لقيمة القطاع العام ، فإنه عندما كانت الدولة قد باعت ١٣٥ شركة عامة ، فإن عائد البيع كان قد بلغ حسب تصريحات د. مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام نحو ١٤.٨ مليار جنيه ، كما أشار الوزير إلى أن قيمة الشركات التي مازالت

[41]٤١ - ابراهيم نافع :- " يهدوء - بيع القطاع العام بين الواقع و الشعارات - " ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠ ابريل ١٩٩٠

[42]٤٢ - عبد القادر شهيب :- مجلة روز اليوسف ، القاهرة ، عدد ٢٣ ابريل ١٩٩٠

[43]٤٣ - جريدة الأهرام ، القاهرة ، عدد ٢٣ ديسمبر ١٩٩١

[44]٤٤ - أحمد السيد النجار :- الاقتصاد المصري من تجربة يوليو الى نموذج المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٦٤

مملوكة للدولة تبلغ ١٠ مليارات جنيهه يضاف إليها ٤ مليارات جنيهه قيمة الأسهم المملوكة للدولة في الشركات التي تم خصصتها ، وبذلك فإن كل قيمة القطاع العام تصبح ٢٨.٨ مليار جنيهه في عام ٢٠٠٠ ، أي ما يقابل ٨.٦ مليار دولار وفقاً لسعر صرف يبلغ ٣.٣٥ جنيهه مصري لكل دولار وهو رقم هزيل للغاية بالمقارنة بالتقديرات الخاصة بالقيمة السوقية والدفترية للقطاع العام قبل خصصته والتي أوردناها آنفاً . وهذا الرقم الذي ذكره وزير قطاع الأعمال العام (أكتوبر ٢٠٠٠) يقل عن ربع القيمة الدفترية لشركات القطاع العام ، ويقل عن عشر القيمة السوقية لشركات القطاع العام .[45]هـ؛

وتعد صفقة بيع الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (شركة بيبسي كولا المصرية) واحدة من أهم وأكبر صفقات خصخصة الشركات المصرية العامة حتى الآن . كما تعد عملية تقييمها والسعر النهائي الذي بيعت به نموذجاً تطبيقياً للإشكاليات والمخاطر المرتبطة بعملية التقييم أياً كان الطرف الذي يقوم بها . وتبدأ الصفقة بصور تكليف من الحكومة المصرية في ٣ فبراير ١٩٩٣ لبيع الشركة وتوسيع قاعدة ملكيتها . وتم طرح كراسات الشروط للراغبين في الشراء في مارس من العام ذاته وتولي مكتب الخبرة الأمريكي (كوبر اند ليراند) تقييم أصول الشركة وقدرها بنحو ٧٦ مليون جنيه مصري ، ورأت الشركة القابضة للصناعات الغذائية أن السعر أقل مما ينبغي رافضة نتائج التقييم ، وعند إعادة التقييم تم تقدير أقصى قيمة سوقية لها وذلك من خلال المكتب الاستشاري للشركة القابضة للصناعات الغذائية عند سعر ١٤٠ مليون جنيه وتولي بنك القاهرة عملية ترويج وبيع شركة بيبسي كولا المصرية . واستقرت الشركة المصرية القابضة على عرض رجل الأعمال المصري محمد نصير وشركاه لشراء بيبسي كولا المصرية ، وبدأت الشركة القابضة في التفاوض مع المشتريين لزيادة قيمة عرضهم لشراء الشركة واستمرت المفاوضات لمدة أربعة أشهر إنتهت في ديسمبر ١٩٩٣ بتوقيع الإتفاق المبدئي لبيع الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات - بيبسي كولا المصرية إلى شركة (الكان) المصرية - محمد نصير - وشركة بيبسي كولا العالمية ، وشركة نجار بقشان السعودية وتم توقيع عقد البيع في إبريل ١٩٩٤ بقيمة ١٥٧.٦ مليون جنيه مصري مع شرط أن يقوم المشترون باستثمار ١٨٠ مليون جنيه مصري خلال السنوات الخمس التي تلي عملية نقل الملكية إليهم وقد توزعت الشركة المصرية بين المشتريين على النحو التالي : شركة " الكان " المصرية - محمد نصير - ٤٩% ، شركة بقشان السعودية ٤٩% ، شركة بيبسي كولا العالمية ٢% مع احتفاظ رجل الأعمال المصري محمد نصير بحق الإدارة ومن بعده ابنه . وفي أغسطس ١٩٩٤ إنتهت مصلحة الشركات المصرية من إجراء خصخصة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات صاحبة إمتياز تعبئة بيبسي كولا العالمية في مصر - بيبسي كولا المصرية ، وتم تحويلها من مظلة القانون ٢٠٣ لقطاع الأعمال العام إلى القانون ١٥٩ الخاص بشركات المساهمة . وفي العام ١٩٩٥ قام رجل الأعمال المصري محمد نصير ببيع نحو ٤٠% من حصته في الشركة إلى مجموعة بقشان السعودية ، وبذلك يصبح نصيب محمد نصير نحو ٢٨% فقط من أسهم الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبسي كولا المصرية) وبلغ حجم الصفقة ٤٠٠ مليون دولار . وبذلك يتضح أن المشتري المصري محمد نصير قد قام بتدبير مسبق ببيع أغلب حصته إلى شريك سعودي أولاً ثم إلى شركة بيبسي كولا العالمية ثانياً . وقد تعرضت هذه الصفقة لانتقادات حادة ، حيث أعلن الرئيس السابق لمجلس إدارة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبسي كولا المصرية) أن مصنعي المنيا وبورسعيد قدرا بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه ، فكيف تباع ٨ مصانع بها ١٨ خطاً إنتاجياً وأسطول لسيارات التوزيع بسعر

[45]هـ - أحمد السيد النجار :- كشف حساب عاطف عبيد ، مرجع سابق ، نفس الصفحة ، و لنفس المؤلف ،

المرجع السابق مباشرة ، ص ١٦٥ ، وكذلك : جريدة الأهرام ، "في تقرير لوزارة قطاع الأعمال - خصخصة ٢٥٩

شركة و مصنعا بقيمة اجمالية ١٤,٨ مليار جنيه ، جريدة الأهرام ، عدد ٦ أغسطس ٢٠٠٠

مصنعين فقط . وتجدر الإشارة إلى أن أرباح شركة بيبسي كولا المصرية في العام المالي ٩٣/٩٢ كانت قد بلغت ٧.٩ مليون جنيه مصري ، وفي النصف الأول من العام المالي ١٩٩٤/٩٣ بلغت أرباحها نحو ٤.٥ مليون جنيه . وبعد أن تم بيع الشركة حققت خسائر بلغت ١٠ ملايين جنيه في عام ١٩٩٥ رغم زيادة المبيعات وإرتفاع سعر زجاجة المياه الغازية وزيادة الإنتاج وهي خسارة مفتعلة من قبل الإدارة الجديدة للشركة بعد خصصتها وتستهدف تفادي دفع حوافز وأرباح للعاملين وتفادي دفع ضرائب عن الأرباح وهو سلوك إعتادت عليه الكثير من الشركات العالمية .[46]٦؛

ومن ناحية أخرى تعتبر صفقة بيع شركة النصر للغلايات " المراحل البخارية " علامة مميزة على الفساد الذي يمكن أن يكتنف عملية الخصخصة . وتبلغ المساحة المقامة عليها الشركة ٣١ فدانا أي ١٣٠.٢ ألف متر مربع ، وتقع الشركة في منطقة منيل شيحة على النيل مباشرة قبالة حي المعادي ، على الجهة الأخرى من النيل . وكانت الشركة قبل خصصتها تضم ١١٠٠ عامل ، وكانت تنتج أوعية الضغط من طن واحد إلى ١٢ طن وبسعات تصل إلى ١٣٠٠ طن بخار في الساعة ومراحل توليد الكهرباء وأوعية غازات سائلة ووحدات تنقية مياه الشرب وتحلية مياه البحر وغيرها من المنتجات . وكانت الشركة تحقق أرباحاً حتى العام المالي ١٩٩١ ، قبل أن تدخل في توسعات استثمارية حولتها إلى شركة " مدينة " وخسارة قبل أن يتم بيعها ، وربما كان دفع هذه الشركة إلى هاوية الديون والخسارة عملاً متعمداً لتبرير بيعها ، لأنه ليس هناك أي منطوق في دخول شركة سيتم بيعها في إستثمارات جديدة توقعها في أزمة مديونية ، لكن " تخسير " الشركات الرابحة والمهمة هو سلوك تلجأ إليه الجهات المسؤولة عن خصخصة القطاع العام في العديد من البلدان النامية لتبرير بيع شركات إستراتيجية تقوم بدور حيوي في الإقتصاد أمام المعارضين لهذا البيع . وقد أسندت عملية تقييم ثمن الشركة إلى بيت خبرة أمريكي يتبع شركة " بكتل " العقارية العملاقة ، وتم تقدير ثمن الشركة من قبل بيت الخبرة المذكور بما يتراوح ١٦ ، ٢٤ مليون دولار وهو سعر يقل كثيراً عن سعر الأرض المقامة عليها الشركة لو تم تقييمها كأرض بناء حيث لا يقل سعر المتر على النيل مباشرة في مساحة متكاملة وكبيرة تقع مقابل المعادي ، عن ثلاثة آلاف جنيه للمتر بما يجعل سعر الأرض وحده يزيد عن ٣٩٠ مليون جنيه أي نحو ١١٥ مليون دولار ، وهذا يؤكد أن بيت الخبرة الأمريكي " بكتل " وضع تقديره المتدني لسعر الشركة لصالح المشتريين المحتملين وعلى رأسهم الشركة الأمريكية التي تقدمت بعرض لشراء الشركة المصرية في ١٣/١٢/١٩٩٤ قام مجلس إدارة الشركة بالحصول على موافقة الجمعية العامة لشركة الصناعات الهندسية ببيع الأصول الثابتة للشركة بمبلغ ١١ مليون دولار ، وبيع المخزون بمبلغ ٦ مليون دولار بحيث تصبح القيمة الإجمالية للشركة ومخزونها ١٧ مليون دولار ، وتم البيع إلى شركة أمريكية - كندية هي شركة " بابكو أند ويلكوكس " دون إتزام الشركة المشتري بسداد الديون والضرائب المستحقة على شركة النصر للغلايات ، وبعد خصم هذه المستحقات ، أصبح المتبقي من ثمن الشركة نحو ٢.٥ مليون جنيه مصري ، أي أقل من ثلاثة أرباع مليون دولار ، وبعد عملية البيع تم إسناد عملية محطة كهرباء الكريما بقيمة ٦٠٠ مليون دولار إلى الشركة الأمريكية - الكندية المشتري لشركة المراحل البخارية .[47]٧؛ وقد تمت هذه الصفقة على الرغم من أنه كان هناك عرض أفضل يقضي بشراء الشركة والإلتزام بسداد ديونها والضرائب المستحقة عليها مع دفع عشرة ملايين دولار ، أي ما يوازي ٣٣.٥

[46]٦ - الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٠ : مرجع سابق ، ص ٢٤٧ . وفي نفس الموضوع انظر أيضا ، أحمد السيد النجار : الإقتصاد المصري من تجربة يوليو الى نموذج المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ ، ١٥٤

[47]٧ - أحمد السيد النجار :- الإقتصاد المصري من تجربة يوليو الى نموذج المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ ، ١٥٥ ، ولنفس الباحث أنظر : نتائج الخصخصة ٠٠٠ انجاز أم كارثة ، جريدة الأهرام ، عدد ٣١/٧/٢٠٠٠

مليون جنيه مصري آنذاك ، لكن المسؤولين عن خصخصة الشركة إختاروا العرض الأسوأ في تجسيد فح للفساد وإهدار المال العام . ولأن الفساد إتخذ أبعاداً درامية في هذه الصفقة فإن الأمر إنتهى بإيقاف إنتاج الغلايات العملاقة التي تعتمد عليها محطات الكهرباء ، فقد وجدت الشركة الأمريكية – الكندية التي إشترت الشركة أن مصلحتها تقتضي أن تشتري مصر المراحل البخارية من الخارج بدلاً من إنتاجها محلياً ، أما العمالة فإن صفقة البيع لم تضمن حمايتها إلا لثلاثة أعوام وبذلك كسبت الشركة المشتريّة السوق المصرية وأرض الشركة ودمرت واحدة من أهم صناعتنا الوطنية .[48]٨؛ وفي نفس هذا السياق تمت عملية خصخصة شركة الأهرام للمشروبات والتي بلغ ربحها الصافي ٤٥ مليون جنيه ١٩٩٥/٩٤ وتم بيعها بقيمة إجمالية ٣٠٨ ملايين جنيه وقد كان يمكنها من خلال الأرباح الصافية فقط أن تحقق كل الثمن الذي قدرت به عند البيع خلال ٦,٦٠ سنة فقط ، وقد ظهر واضحاً حجم الفساد الذي إنطوت عليه صفقة بيع الأهرام للمشروبات عندما عرضت شركة " هاينيكن " العالمية في شهر سبتمبر ٢٠٠٢ شراء كل أسهم شركة الأهرام للمشروبات وعددها ٢٠.٤٩ مليون سهم بسعر ١٤ دولار للسهم أي بقيمة إجمالية تبلغ ٢٦٨.٩ مليون دولار ، أي ما يوازي ١٣٢٥ مليون جنيه مصري .[49]٩؛ وإذا خصمنا من هذا السعر ، قيمة شركة " الجونة " للمشروبات التي كانت شركة الأهرام للمشروبات قد إشترتها في فبراير ٢٠٠١ بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه ، فإن السعر المعروض من شركة " هاينيكن " العالمية لشراء الأهرام للمشروبات الأصلية يصبح ١١٢٥ مليون جنيه تقريباً ، أي ما يوازي ٣.٧ مرة قدرة السعر الذي بيعت به !!!

وعلى سبيل المثال كذلك فقد كانت شركات مثل شركات الأسمنت (أسيوط وبني سويف والإسكندرية) وكذلك فندق الميريديان وشركة الزجاج المسطح كلها نماذج فقط لأمتثلة واضحة على الفساد وإهدار المال العام .[50]٥٠

٤- تأثير سياسة الخصخصة على سيطرة رأس المال الأجنبي والأمن القومي المصري

تحمل سياسة الخصخصة خطراً لا يجوز إطلاقاً التهوين من شأنه وهو عودة سيطرة رأس المال الأجنبي على مقدرات البلاد وقلاعها الصناعية والمالية والتجارية ، فمع تصاعد عمليات بيع القطاع العام للأجانب ، سوف يتصاعد معه نصيب الأجانب في الدخل القومي المصري ، الأمر الذي سيؤثر على مقدار الدخل الصافي المتاح للشعب المصري وبالتالي على مستوي معيشتهم ، فضلاً عن أن شراء الأجانب لأصول القطاع العام ، ولو أنه سيخفف من العجز بميزان المدفوعات في الأجل القصير – حينما يكون الشراء بالنقد الأجنبي – إلا أن ذلك سيفاقم من هذا العجز في الأجل المتوسط والطويل ، حينما يقوم المستثمرون الأجانب بتحويل دخولهم وأرباحهم إلى الخارج ، ونظراً لأن المشتري الأجنبي سيكون في الغالب من الشركات العملاقة دولية النشاط (الشركات متعددة الجنسيات) والمعروف عنها خطورتها وقدرتها الفائقة على المرواغة والتلاعب في الإفصاح عن حقيقة نتائج أعمالها " مثال ما حدث في شركة تعبئة الزجاجات المصرية – بيبسي كولا المصرية " ، فسوف يصعب على الحكومة محاسبتها عن حجم أرباحها وإستيفاء حق الدولة في الضرائب ، بالإضافة إلى ذلك فإن التحويلات الكبيرة

[48]٤٨ - المرجع السابق ، ص ١٥٦

[49]٤٩ - راجع الاعلان المنشور في جريدة " العالم اليوم " ، القاهرة ، بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠٠٢

[50]٥٠ - الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠١ : مرجع سابق ، وكذلك أحمد السيد النجار ، سابق

(بالنقد الأجنبي) لأرباح ودخول الملاك الأجانب إلى خارج مصر ستؤدي إلى حدوث ضغط شديد على سعر صرف الجنيه المصري [51]٥١.

وقد وضع برنامج الخصخصة المصري الأجانب في مواقع مسيطرة في الإقتصاد المصري وبالذات في قطاع الأسمت والمشروبات ، فضلاً عن تدمير بعض القواعد المهمة في الإقتصاد المصري مثل شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية) . وتغطي الحكومة بيعها للقطاع العام وبالذات البيع للأجانب كما حدث في الأسمت والمشروبات على العجز الكبير في التعاملات الخارجية وبالذات في التجارة السلعية ، حيث بلغ العجز التجاري ١٢.٥ مليار دولار في العام المالي ١٩٩٩/٩٨ ، وبلغ نحو ١١,٥ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٠/٩٩ ، ونحو ٩,٤ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، هذا فضلاً عن العجز التجاري غير المحسوب والمتمثل في الواردات السلعية المهربة التي تبلغ قيمتها السنوية أكثر من ٤ مليارات دولار والتي تؤدي إضافتها إلى إظهار الرقم الحقيقي للعجز التجاري المصري الكبيرة. [52]٥٢

ومن ناحية أخرى ، فإن سياسة الخصخصة ، تحمل خطراً آخر وهو أنه في ضوء حقوق الملكية التي سنترتب للأجانب على الأصول التي قاموا بشرائها ، فإن هناك خطراً في أن يتصرف المالك الجديد ببيع هذه الأصول لطرف ثالث معادٍ للأمن القومي والاستراتيجي لمصر [53]٥٣.

وسواءً تم هذا البيع للطرف المعادي مباشرةً أو تم بطريق التحايل وذلك بالبيع لطرف آخر على علاقة قوية بالطرف المعادي وداعماً له ، فإن النتيجة واحدة . إننا نبيع مقدراتنا الوطنية وقلاعنا الصناعية والتجارية والمالية لأعدائنا . وقد جاء بيع الشركة المصرية للزجاج المسطح معبراً عن منطق برنامج الخصخصة الذي تنفذه الحكومة المصرية بشكل دقيق ، هذا المنطق المتمثل في نزع ملكية الدولة والشعب للمشروعات العامة لصالح بيعها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي ، لمجرد البيع وتقليص دور الدولة في الإقتصاد . وهو النموذج الذي تروج له الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي ، ويحاولان فرضه على الدولة المدينة التي تحتاج لإعادة جدولة ديونها أو للمزيد من الإقتراض . وهذا المنطق لا يراعي الطبيعة الإستراتيجية لبعض المشروعات ولا تحصل منه الدولة على مقابل عادل للشركات التي يتم بيعها ، ولا يأخذ في إعتباره عند بيع الشركات العالية الربحية أنها ممول دائم لمالية الدولة ، وأن بيعها سوف يؤثر سلباً على الإيرادات العامة ، وبالتالي على قدرة الدولة على تمويل الإنفاق العام الضروري ، كما أن منطق الخصخصة لا يراعي مطلقاً أن مصر كدولة تواجه تحديات خارجية كبيرة متمثلة في وجود كيان إستعماري إستيطاني توسعي عنصري هو الكيان الصهيوني يجسد مشروع بقاءه على أنقاض وجودنا مصرياً وعربياً . سواء تعلق الأمر بإستيعابنا في مشروع شرق أوسطي بقيادة صهيونية مدعومة أمريكياً وغريباً . أو بتفكيك أوصل إقتصادنا ليسهل إندماجنا في مشروع إمبراطوري أمريكي في القلب منه المشروع الشرق أوسطي بقيادة صهيونية .

وإذا كانت وزارة قطاع الأعمال العام قد أهدرت العديد من الشركات الإستراتيجية وباعتها بأقل من سعرها ، وذهب العديد منها للأجانب ، فإن برنامجها المستمر للخصخصة يتضمن العديد من الشركات الإستراتيجية سواء في قطاع الأدوية أو غيره من القطاعات المهمة وصولاً إلى القطاع المالي والمصرفي ممثلاً في بنوك القطاع العام .

[51] ٥١ - د. رمزي زكي :- في وداع القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠

[52] ٥٢ - الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠١ : مرجع سابق ، ص ٢٤٦

[53] ٥٣ - د. رمزي زكي : في وداع القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠

وتعتبر الشركة المصرية للزجاج المسطح من أواخر الشركات العامة التي تم بيعها عن طريق عروض شراء من العديد من الشركات الأجنبية ، علماً بأن المالك الرئيس لهذه الشركة هو القطاع العام الذي يملك أكثر من ٧٠% من أسهمها متمثلة في ملكيات شركة الصناعات المعدنية (١٢.٥%) ، بنك الإستثمار القومي (١١.٤%) ، بنك التنمية الصناعية (١٠%) ، شركة التأمين الأهلية (٨.٨%) ، الهيئة المصرية العامة للبترول (٨.٦%) ، البنك الأهلي (٧.٤%) ، شركة الشرق للتأمين (٦.٤%) ، بنك الإسكندرية (٥%) ، وتملك شركة " بلكنجتون إنترناشيونال هولدنغ بي في " الهولندية المملوكة بالكامل لشركة " بلكنجتون بي إل سي " البريطانية ١٠% من أسهم الشركة المصرية للزجاج المسطح . ويبلغ رأس مال الشركة المدفوع ١٥٠ مليون جنيه . وقد بلغت قيمة الأرباح الإجمالية للشركة في سنة ٢٠٠١ نحو ٥٠.٣ مليون جنيه بنسبة ٣٣.٥% من رأسمالها المدفوع . وتقوم الشركة بصناعة الزجاج المسطح الشفاف ، وهي واحدة من الشركات النادرة في الدول النامية ، وفي المنطقة بصفة خاصة ، ولها سمعة إقليمية ودولية جيدة ، وتدخل أعمالها ضمن أعمال العديد من القطاعات وعلى رأسها قطاع العقارات . وخلال عملية المنافسة بين الشركات الراغبة في شراء الشركة المصرية للزجاج المسطح ، كانت شركة " جارديان " الأمريكية هي أول من تقدم بعرض للشراء ، وهذه الشركة مملوكة ليهودي " دافيدسون " وتقدم سنوياً تبرعات ضخمة " للكيان الصهيوني " ، أي أنها شركة معادية لمصر والعرب عموماً .[54]؛

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن القروض التي قررت لمصر من الدول المانحة والتي عقدت مؤتمراً لها في شرم الشيخ في أوائل العام ٢٠٠٢ كانت مشروطة بالإسراع في برنامج الخصخصة وتوسيعه ليشمل بيع بنوك القطاع العام .[55]هـ كما أن البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية بما فيها البنوك دولية النشاط ومؤسسات التقييم وشركات وبنوك الإستثمار وغير ذلك من المؤسسات المشتغلة بعمليات الخصخصة وأسواق المال الدولية يطالبون بالبدء فوراً بخصخصة أحد البنوك العامة على الأقل ، فالبنك الدولي يري أن الوقت ملائم لخصخصة البنوك العامة وأن هذه المسألة ملحة - نظراً لأهميتها في تطوير وتحديث القطاع المالي في مصر .[56]هـ

في هذا السياق فإن بعض الكتابات الغربية ، التي تصدر عن بعض مراكز رسم السياسة والتفكير الإستراتيجي بعيد المدى تصرح بأن هناك هدفاً " إستراتيجياً " غير معلن في الوثائق المتداولة لبرنامج التصحيح الهيكلي التي يعممها البنك الدولي والصندوق وهو " تفكيك أوصال الدولة " وقدراتها الإقتصادية .[57]هـ

ولاشك في أن سيطرة رأس المال الأجنبي على بعض القطاعات الإقتصادية وخاصة الإستراتيجية منها سواء كانت صناعية أو مالية (القطاع المصرفي) سوف يؤدي بالضرورة إلى تجسيد هذا الهدف غير المعلن في تفكيك أوصال الدولة وقدراتها الإقتصادية ، خاصة وأن

[54] ٥٤ - أحمد السيد النجار :- الخصخصة بين ابتزاز الحالة العالمية و الضرورات الوطنية ، جريدة الأهرام ، ٣١ مايو ٢٠٠٢ . و لنفس الباحث : الاقتصاد المصري ، مرجع سابق ص ١٥٩ ، ١٦٠

[55] ٥٥ - الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٢ : مرجع سابق ، ص ٢١٢

[56] ٥٦ - الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٠ :- مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٠ ، ٢٠٠١ ،

ص ٢٧٠

[57] ٥٧ - د. محمود عبد الفضيل :- حول التناقضات الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة ، و بدائل سياسات التكيف : الحالة المصرية ، مرجع سابق ذكره ، ص ٣٧

خطر الإنقراض الأجنبي على مقدراتنا الإقتصادية نتيجة ضعف سوق المال المحلي وتحفظ المدخرين التقليدي إزاء عمليات شراء أسهم الشركات ، مما يجعل الطرف الأقوى والمرشح لشراء حصة القطاع العام هو " القطاع الخاص الأجنبي " وهو ما أصبح واقعاً في الفترة السابقة وليس " القطاع الخاص المحلي " وخاصة إذا كانت أسعار البيع بخسة أو مغرية وبالتالي فإن خطر تسليم منشآت القطاع العام الكبرى إلى كارتل أجنبي " بالمشاركة مع كارتل محلي " هو خطر ماثل وقائم ومؤثر بشكل مباشر في الأمن القومي والإستراتيجي المصري .
وعلينا أن نستوعب درس تاريخنا جيداً ، خاصة وأن تجربة الخديو إسماعيل ومن قبله الوالي " سعيد " ، لم تجف أخبار كتابتهما على صفحات التاريخ بعد .